

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مقلة)
دولة الكويت
البيانات المالية
لسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

البيانات المالية
للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
مع
تقرير مراقب الحسابات المستقل

المحتويات

تقرير مراقب الحسابات المستقل

صفحة

3
4
5
6

بيان المركز المالي
بيان الدخل الشامل
بيان التغيرات في حقوق الملكية
بيان التدفقات النقدية

21 – 7

إيضاحات حول البيانات المالية

RSM البرزنجي وشركاه محاسبون قانونيون

البرزنجي وشركاه

عمارة المخطوط الموبية الكويتية - الدور السابع - شارع الشهداء
 ص ٢١١٥ المسماة - ١٣٠٢٢ دولة الكويت
 +٩٦٥ ٢٢٤١٢٧٦١ ف ٩٦٥ ٢٢٩٦١٠٠٠
 mail@albazie.com www.albazie.com

تقرير مراقب الحسابات المستقل

السادة المساهمين المحترمين
شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مغلقة)
دولة الكويت

تقرير البيانات المالية

لقد دفقت البيانات المالية المرفقة لشركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مغلقة) والتي تتضمن بيان المركز المالي كما في 31 ديسمبر 2010 وبيانات الدخل الشامل والتغيرات في حقوق الملكية والتدفقات النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وملخص السياسات المحاسبية الهامة والإيضاحات الأخرى .

مسؤولية الإدارة عن البيانات المالية

إن إعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة وفقاً لمتطلبات المعايير الدولية للتقارير المالية من مسؤولية الإدارة . وتقوم الإدارة بتحديد نظام رقابة داخلي يتعلق بإعداد البيانات المالية بصورة عادلة بحيث لا تتضمن أخطاء مادية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ .

مسؤولية مراقب الحسابات

إن مسؤوليتي هي إبداء الرأي حول البيانات المالية بناء على التدقيق الذي قمت به . لقد قمت بالتدقيق وفقاً لمعايير التدقيق الدولية التي تتطلب الالتزام بأخلاق المهنة وتحطيم وتنفيذ إجراءات التدقيق للحصول على تأكيدات معقولة بأن البيانات المالية لا تتضمن أخطاء مادية .

تشتمل إجراءات التدقيق الحصول على الأدلة المؤيدة للمبالغ والإيضاحات الواردة في البيانات المالية . يتم اختيار الإجراءات استناداً إلى تقدير مدقق الحسابات ، وتشتمل على تقييم مخاطر الأخطاء المادية في البيانات المالية سواء كانت ناتجة عن الاحتيال أو الخطأ . ولتقديم تلك المخاطر ، يأخذ مدقق الحسابات في الاعتبار نظام الرقابة الداخلي لإعداد وعرض البيانات المالية بصورة عادلة بغرض تصميم إجراءات التدقيق الملائمة للظروف وليس لغرض إبداء الرأي حول فعالية نظام الرقابة الداخلي . ويتضمن التدقيق تقييم مدى ملائمة السياسات المحاسبية المستخدمة ومعقولية التقديرات المحاسبية المعدة من قبل الإدارة ، وكذلك تقييم شامل لعرض البيانات المالية .

باعتقادي أن الأدلة المؤيدة التي تم الحصول عليها كافية وملائمة لتتوفر أساساً يمكنني من إبداء رأي .

الرأي

برأيي ، إن البيانات المالية تظهر بصورة عادلة - من جميع النواحي المادية - المركز المالي لشركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مغلقة) كما في 31 ديسمبر 2010 وأدائها المالي وتدفقاتها النقدية للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية .

**RSM البرزنجي وشركاه
محاسبون قانونيون**

- 2 -

تقرير المتطلبات القانونية والتنظيمية الأخرى

برأيي كذلك ، إن البيانات المالية تتضمن ما نص عليها قانون الشركات التجارية وعقد تأسيس الشركة وأنني قد حصلت على المعلومات التي رأيتها ضرورية لأداء مهنتي ، وإن الشركة تمسك حسابات منتظمة ، وأن الجرد أجري وفقا للأصول المرعية ، وأن المعلومات المحاسبية والواردة في تقرير مجلس الإدارة متقدمة مع ما هو وارد في دفاتر الشركة . وفي حدود المعلومات التي توافرت لدي لم تقع خلال السنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010 مخالفات لأحكام قانون الشركات التجارية أو للنظام الأساسي للشركة ، على وجه يؤثر ماديا في المركز المالي للشركة أو نتائج أعمالها .

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات مرخص فئة رقم 33

RSM البرزنجي وشركاه

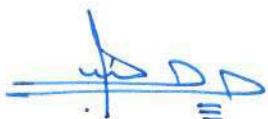
دولة الكويت
29 مارس 2011

د. شعيب عبدالله شعيب
مراقب حسابات
مرخص فئة رقم 33
RSM البرزنجي وشركاه

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مقلفة)
 بيان المركز المالي
 كما في 31 ديسمبر 2010
 (جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

2009	2010	ايضاح	<u>الموجودات</u>
1,274,427	3,028,618	3	الموجودات المتداولة :
2,072,570	1,749,398	4	نقد ونقد معادل
744,189	1,177,832	5	استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
7,139,250	4,411,257	6	مدينون وأرصدة مدينة أخرى
73,062	272,999	7	استثمار في وكالة
11,303,498	10,640,104		مستحق من أطراف ذات صلة
			مجموع الموجودات المتداولة
754,384	754,384	8	استثمار متاح للبيع
-	768,000	5	مدينون وأرصدة مدينة أخرى - غير متداول
146,749	249,612	9	موجودات ثابتة
3,390,000	3,515,000	10	موجودات غير ملموسة
15,594,631	15,927,100		مجموع الموجودات
<u>المطلوبات وحقوق الملكية</u>			
330,252	443,130	11	المطلوبات المتداولة :
68,065	-	7	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
398,317	443,130		مستحق إلى أطراف ذات صلة
			مجموع المطلوبات المتداولة
22,799	38,061	12	مخصص مكافأة نهاية الخدمة
17,000,000	17,000,000	13	حقوق الملكية :
(1,815,644)	(1,416,084)		رأس المال
15,184,356	15,583,916		الخسائر المتراكمة
(10,841)	(138,007)		مجموع حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم
15,173,515	15,445,909		الحصص غير المسيطرة
15,594,631	15,927,100		مجموع حقوق الملكية
			مجموع المطلوبات وحقوق الملكية

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية



خالد الكندري
العضو المنتدب والرئيس التنفيذي

محمد حسن الرئيس
رئيس مجلس الإدارة

شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مقلدة)

بيان الدخل الشامل

للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

لل فترة من 9

مارس 2008

(تاريخ التأسيس)

إلى 31 ديسمبر

2009

للسنة المنتهية

في 31 ديسمبر

2010

ايضاح

3,894,982	4,399,233		إيراد خدمات
(3,660,025)	(4,094,347)		تكليف خدمات
234,957	304,886	16	مجمل الربح
(1,930,137)	111,809	6	صافي إيرادات (خسائر) استثمارات
1,249,153	439,129		إيراد وكالة
138,144	158,503		إيرادات فروق عملة
22,946	20,839		إيراد ودائع
-	45,048		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها لم يعد له ضرورة
(58,799)	-		أخرى
<u>(343,736)</u>	<u>1,080,214</u>		الدخل (الخسارة) التشغيلية
			المصاريف والأعباء :
(1,001,769)	(729,986)	17	مصاريف عمومية وإدارية
(4,702)	(28,229)	9	إهلاكات
(385,000)	-		أتعاب إدارة
-	(38,736)	5	استبعادات
(91,278)	-		مخصص ديون مشكوك في تحصيلها
<u>(1,482,749)</u>	<u>(796,951)</u>		إجمالي المصاريف والأعباء
<u>(1,826,485)</u>	<u>283,263</u>		صافي الربح (الخسارة) للسنة / للفترة قبل حصة الزكاة
			ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	(3,869)	18	حصة الزكاة
-	(7,000)		مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
<u>(1,826,485)</u>	<u>272,394</u>		صافي الربح (الخسارة) للسنة / للفترة
-	-		الدخل الشامل الآخر
<u>(1,826,485)</u>	<u>272,394</u>		إجمالي الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة / للفترة
			المتعلق بـ :
(1,815,644)	399,560		مساهمي الشركة الأم
(10,841)	(127,166)		الحصص غير المسيطرة
<u>(1,826,485)</u>	<u>272,394</u>		إجمالي الدخل (الخسارة) الشاملة للسنة / للفترة

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية

شركة مجموعه خدمات الحاج والعمره (مواسم) - ش.م.ك (مقدمة)
 بيان التغيرات في حقوق الملكية
 للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

حقوق الملكية المتعلقة بمساهمي الشركة الأم	
حقوق الملكية	الحقوق غير المسقطة بمساهمي
رأس المال	رأس المال
رأس المال مدفوع	رأس المال مدفوع
إجمالي الخسارة الشاملة للفترة	إجمالي الخسارة الشاملة للفترة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2009
إجمالي الدخل (الخساراة) الشاملة للسنة	إجمالي الدخل (الخساراة) الشاملة للسنة
الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010	الرصيد كما في 31 ديسمبر 2010

إن الإيضاحات المرفقة من (1) إلى (22) تشكل جزءاً من البيانات المالية

لفترة من 9
مارس 2008
(تاريخ التأسيس)
إلى 31 ديسمبر
2009

للسنة المنتهية
في 31 ديسمبر
2010

(1,826,485) 283,263

114,227 93,734
(22,946) (20,839)
-

(55,935)

1,990,461 (1,797)
(16,948) -
(43,376) (54,077)
91,278 -
22,799 15,262
309,010 259,611

(835,467) (1,201,643)
(73,062) (199,937)
330,252 102,009
68,065 (68,065)
(201,202) (1,108,025)

(4,063,031) (1,281,907)
(260,976) (196,597)
(3,390,000) (125,000)
(2,752,925) -
2,015,489 -
- 3,165,262
(7,139,250) (437,269)
- 1,662,811
22,946 20,839
43,376 54,077
(15,524,371) 2,862,216

17,000,000 -
17,000,000 -
1,274,427 1,754,191
- 1,274,427
1,274,427 3,028,618

التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية :

صافي ربح (خسارة) السنة / الفترة

تسويات :

إستهلاكات

إيرادات ودائع

أرباح محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
(أرباح) خسائر غير محققة من استثمارات بالقيمة العادلة من خلال
بيان الدخل

أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع

إيرادات توزيعات

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

مخصص مكافأة نهاية الخدمة

التغير في الموجودات والمطلوبات التشغيلية :

مدينون وأرصدة مدينة أخرى

مستحق من أطراف ذات صلة

دائون وأرصدة دائنة أخرى

مستحق إلى أطراف ذات صلة

صافي النقد المستخدم في الأنشطة التشغيلية

التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية :

المدفوع لشراء استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

المدفوع لشراء موجودات ثابتة

المدفوع لشراء موجودات غير ملموسة

المدفوع لشراء استثمارات متاحة للبيع

المحصل من بيع استثمارات متاحة للبيع

المحصل من استثمار في وكالة

المدفوع في استثمار في وكالة

المحصل من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

إيرادات ودائع مستلمة

إيرادات توزيعات مستلمة

صافي النقد الناتج من (المستخدم في) الأنشطة الاستثمارية

التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية :

المحصل من إصدار رأس المال

صافي النقد الناتج من الأنشطة التمويلية

صافي الزيادة في النقد والنقد المعادل

النقد والنقد المعادل في بداية السنة / الفترة

النقد والنقد المعادل في نهاية السنة / الفترة

1 - التأسيس والنشاط

تأسست شركة مجموعة خدمات الحج والعمرة (مواسم) - ش.م.ك (مقبلا) بموجب عقد التأسيس الموثق في وزارة العدل إدارة التسجيل العقاري والتوثيق تحت رقم 1378 جلد 1 بتاريخ 19 فبراير 2008 . تم تسجيل الشركة في السجل التجاري تحت رقم 326975 في 22 إبريل 2008 .

اجتمعت الجمعية التأسيسية للشركة بتاريخ 9 مارس 2008 وأعلنت قيام الشركة نهائيا .

إن الأغراض التي أُسست من أجلها الشركة هي القيام بما يلي :

1 - تقديم خدمات الحج والعمرة وفقاً للضوابط والمعايير الصادرة من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية .

2 - بيع وشراء وإستيراد وتصدير المواد الغذائية والإستهلاكية وذلك لتحقيق أغراض الشركة .

3 - تملك المنقولات والعقارات الالزامية لمباشرة نشاطها في الحدود المسموح بها وفقاً للقانون .

4 - استغلال الفوائض المالية المتوفرة لدى الشركة عن طريق استثمارها في محافظ مالية تدار من قبل شركات وجهات متخصصة .

بموجب المادة (43) من عقد التأسيس ، تبدأ السنة المالية للشركة في أول يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام ما عدا السنة الأولى فتبدأ من تاريخ اعلن قيام الشركة نهائيا ، وتنتهي في آخر ديسمبر من العام التالي ، وعليه فإن السنة المالية الأولى للشركة تبدأ من 9 مارس 2008 (تاريخ اعلن قيام الشركة) وتنتهي في 31 ديسمبر 2009 .

تمارس الشركة نشاط الحج والعمرة من خلال التراخيص التالية الصادرة من وزارة الأوقاف والشئون الإسلامية:

نسبة الملكية	الحملة التابعة
2009	2010
%100	%100
%51	%51
%51	%51
-	%51

(1) حملة الكندي للحج والعمرة
(2) حملة جاسم الجبران للحج والعمرة
(3) حملة مساعد الشايجي للحج والعمرة
(4) حملة عبدالله الزويد للحج والعمرة

بلغ عدد موظفي الشركة 20 موظف كما في 31 ديسمبر 2010 (2009 - 15 موظف) .

إن عنوان الشركة المسجل هو ص.ب 24120 الصفاقة 13102 - دولة الكويت .

تم الموافقة على إصدار هذه البيانات المالية من قبل مجلس الإدارة بتاريخ 29 مارس 2011 . إن الجمعية العمومية للمساهمين لديها صلاحية تعديل تلك البيانات المالية بعد إصدارها .

السياسات المحاسبية الهامة

تم إعداد البيانات المالية المرفقة وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية الصادرة عن مجلس معايير المحاسبة الدولية . وتلخص السياسات المحاسبية الهامة فيما يلي :

أ - أسس الإعداد

يتم عرض البيانات المالية بالدينار الكويتي ويتم إعدادها على أساس مبدأ التكافؤ التاريخية فيما عدا الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والتي تدرج بقيمتها العادلة . إن السياسات المحاسبية المطبقة من الشركة مماثلة لتلك المطبقة في السنة السابقة باستثناء التغيرات الناتجة عن تطبيق بعض التعديلات للمعايير الدولية للتقارير المالية كما في 1 يناير 2010 .

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (معدل) (2008)

يقدم المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (المعدل) عدداً من التغيرات الجوهرية في المحاسبة عن دمج الأعمال التي تتم بعد تاريخ سريان هذا المعيار . تؤثر التغيرات على تقييم الحصص غير المسيطرة والمحاسبة عن تكاليف المعاملة والتسجيل المبدئي والقياس اللاحق للمقابل المحتمل وعمليات دمج الأعمال المحققة في مراحل . سوف يكون لهذه التغيرات تأثير على مبلغ الشهرة المحققة والنتائج المدرجة في الفترة التي تتم فيها الحيازة والنتائج المستقبلية المدرجة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 27 "البيانات المالية المجمعة والمنفصلة" (معدل) (2008)

يتطلب معيار المحاسبة الدولي رقم 27 (معدل) أن يتم المحاسبة عن التغيير في حصة الملكية في شركة تابعة (مع عدم فقدان السيطرة) كمعاملة مع المالكين بصفتهم المالكين . لذلك ، فإن مثل تلك المعاملة لم يعد ينتج عنها شهرة ولن ينتج عنها أرباح أو خسائر . إضافة إلى ذلك ، فإن هذا المعيار المعدل يؤدي إلى التغيير في المحاسبة عن الخسائر المتکبدة من قبل الشركة التابعة وكذلك المحاسبة عن فقدان السيطرة على الشركة التابعة . إن تغيرات المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 (معدل) ومعيار المحاسبة الدولي رقم 27 (معدل) سوف تؤثر على الحيازات المستقبلية أو فقدان السيطرة على الشركات التابعة والمعاملات مع الحصص غير المسيطرة .

معيار المحاسبة الدولي رقم 38 "المعدل" "الموجودات غير الملموسة"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي أصدرت في إبريل 2009 . إن الشركة سوف تطبق معيار المحاسبة الدولي رقم 38 المعدل "من تاريخ تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 3 "المعدل" . هذا التعديل يوضح التوجيه في قياس القيمة العادلة للموجودات غير الملموسة المكتسبة في الجمع بين الأعمال ويسمح هذا بتجميع الموجودات الملموسة كأصل واحد إذا كان كل أصل بمفرده لديه نفس العمر الإنتاجي . هذا التعديل ليس له تأثير جوهري على البيانات المالية الشركة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 1 "التعديل" "عرض البيانات المالية"

إن التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية والتي أصدرت في إبريل 2009 . هذا التعديل يعطي توضيح عن التسويات المحتملة للمطلوبات عن طريق إصدار الملكية ليس ذات صلة بتصنيفها كمطلوبات متداولة أو غير متداولة عن طريق تعديل تعريف المطلوبات كمطلوبات غير متداولة (شريطة أن تكون الشركة لديها حق غير مشروط لإرجاء تسوية عن طريق تحويل مبالغ نقدية أو موجودات أخرى لما لا يقل عن 12 شهر بعد انتهاء الفترة المحاسبية) على الرغم من حقيقة أن الشركة مطلوبا منها التسديد عن طريق الأسهم لطرف آخر في أي وقت . إن الشركة طبقت معيار المحاسبة الدولي رقم 1 (التعديل) ابتداء من 1 يناير 2010 . هذا التعديل ليس له تأثير جوهري على البيانات المالية الشركة.

معيار المحاسبة الدولي رقم 7 "بيان التدفقات النقدية"

إن هذا التعديل هو جزء من مشروع التحسينات السنوية لمجلس معايير المحاسبة الدولية التي نشرت في إبريل 2009 . هذا التعديل ينص صراحة على أن الإنفاق الناتج فقط من الاعتراف بالأصل يمكن تصنيفه كتدفقات نقدية من الأنشطة الاستثمارية.

إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إجراء بعض الآراء والتقديرات والافتراضات في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة . لقد تم الإفصاح عن الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة في إيضاح رقم 2 (ع) .

المعايير والتفسيرات الصادرة وغير جارية التأثير

إن المعايير والتفسيرات التالية قد تم إصدارها من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية ، ولم يتم تطبيقها من قبل الشركة :

المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 "الآدوات المالية"

بوضوح المعيار ، والذي سيكون جاري التأثير على الفترات السنوية التي ستبدأ من أو بعد 1 يناير 2013 ، الكيفية التي يجب على المنشأة أن تصنف وتنقى بها موجوداتها . ينص المعيار على أن تصنف جميع الموجودات المالية ككل بناء على نموذج عمل المنشأة في إدارة الموجودات المالية وعلى خصائص التدفقات النقدية التعاافية للموجودات المالية . تقاس الموجودات المالية إما بالتكلفة المطافية أو بالقيمة العادلة . إن هذه المتطلبات تحسن وتبسيط طريقة تصنيف وقياس الموجودات المالية مقارنة بمتطلبات معيار المحاسبة الدولي رقم 39 . تطبق تلك المتطلبات طريقة ثابتة لتصنيف الموجودات المالية لتحل محل العديد من فئات الموجودات المالية الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 التي لكل منها معيار تصنيف خاص بها . كما ينبع عن تلك المتطلبات طريقة موحدة لتحديد الانخفاض في القيمة لتحل محل العديد من طرق تحديد الانخفاض في القيمة الواردة في معيار المحاسبة الدولي رقم 39 الناتجة عن تصنيفات الفئات المختلفة .

أخرى

- تحويلات الموجودات المالية
 - اقصاحات أطراف ذات صلة
 - تصنيف حقوق الإصدار
 - المدفوعة المقدمة للحد الأدنى لمتطلبات التمويل
 - تسوية المطلوبات المالية عن طريق أدوات الملكية
- التعديلات للمعيار الدولي للتقارير المالية رقم (7) – الاصحاحات
معيار المحاسبة الدولي رقم (24) (المعدل في 2009)
التعديلات لمعيار المحاسبة الدولي رقم (32)
التعديلات على تفسير رقم (14)
تفسير رقم (19)

ب – الاستثمارات :

تقوم الشركة بتصنيف استثماراتها في الفئات التالية: استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، واستثمارات متاحة للبيع. إن هذه التصنيفات تعتمد على الغرض الذي تم شراء الاستثمارات من أجله ويحدد من قبل الإدارة عند التحقق المبدئي.

1) استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

تنتمي هذه الفئة بنددين فرعين هما: استثمارات محتفظ بها لغرض التداول واستثمارات قد تم تضمينها بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل عند الاقتناء:

- يتم تصنيف الاستثمار كمحفظة به لغرض التداول إذا تم اقتناوه أساسا لغرض بيعه في المدى القصير أو إذا كان جزءا من محفظة استثمارات تدار معا ولها اتجاه فعلي حالي نحو تحقيق أرباح في المدى القصير أو كانت مشتقة لم يتم تصنيفها وفعالة كأدلة تحوط.

- يصنف الاستثمار من قبل الإدارة عند التتحقق المبدئي إذا كان التصنيف يلغي أو يقل بشكل كبير عدم التوافق في القياس أو التتحقق الذي سيظهر بخلاف ذلك، أو إذا كانت الاستثمارات مداررة ويتم تقدير أدائها وعمل تقرير داخلي لها على أساس القيمة العادلة وفقا لإدارة مخاطر مؤقتة أو استراتيجية استثمارية.

إن الاستثمارات في هذه الفئة تصنف كموجودات متداولة في حالة الاحتفاظ بها لغرض التداول أو من المتوقع تحققا خلال 12 شهرا من نهاية فترة التقرير.

2) استثمارات متاحة للبيع

إن الاستثمارات المتاحة للبيع ليست من مشتقات الموجودات المالية وهي إما تم تضمينها في هذه الفئة أو أنها غير متضمنة في أي من التصنيفات الأخرى ويتم تصنيفها كموجودات غير متداولة ما لم يكن لدى الإدارة نية استبعاد الاستثمار خلال 12 شهرا من نهاية فترة التقرير.

يتم الاعتراف بعمليات شراء وبيع الاستثمارات في تاريخ التسوية - هو التاريخ الذي تم فيه تسليم الموجودات إلى أو بواسطة الشركة. يتم تحقق الاستثمارات مبدئيا بالقيمة العادلة مضافة إليها تكاليف العمليات لجميع الموجودات المالية التي لا تدرج بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل.

بعد التحقق المبدئي، يتم إدراج الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والاستثمارات المتاحة للبيع بالقيمة العادلة. إن القيم العادلة للاستثمارات المسعرة مبنية على أسعار آخر أمر شراء. يتم احتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة.

يتم إثبات أية أرباح وخسائر محققة وغير محققة خاصة بالاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل في بيان الدخل. ويتم إدراج الأرباح والخسائر غير المحققة الناتجة عن التغيرات في القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع في احتياطي التغيرات التراكمية في القيمة العادلة ضمن بيان الدخل الشامل.

في حالة عدم توفر طريقة موثوق بها لقياس الاستثمارات المتاحة للبيع، يتم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة، إذا وجدت.

في حالة استبعاد أو انخفاض قيمة استثمار متاح للبيع، فإنه يتم تحويل أية تغيرات سابقة في القيمة العادلة والتي سبق تسجيلها في الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل.

يتم إلغاء الاعتراف بالاستثمار (كلياً أو جزئياً) في أحد الحالتين: عندما تنتهي الحقوق التعاقدية في استلام التدفقات النقدية من هذا الاستثمار أو عندما تحول الشركة حقها في استلام التدفقات النقدية من الاستثمار وفي أي من: أ- إذا تم تحويل جميع المخاطر والعوائد الخاصة بملكية الاستثمار من قبل الشركة أو ب- عندما لا يتم تحويل أو الاحتفاظ بجميع المخاطر والعوائد للاستثمار ولكن تم تحويل السيطرة على الاستثمار. عندما تتحفظ الشركة بالسيطرة، فيجب عليها إدراج الاستثمار لحدود نسبة مشاركتها فيه.

في نهاية كل فترة تقرير تقوم الشركة بتقييم ما إذا كان هناك دليل موضوعي على وجود انخفاض في قيمة أحد الموجودات المالية أو مجموعة من الموجودات المالية. في حالة الأوراق المالية المصنفة كاستثمارات متاحة للبيع فإن أي انخفاض مؤثر أو مطابق في القيمة العادلة للاستثمار بحيث يصبح أقل من تكلفة الاستثمار يؤخذ في الاعتبار عند تحديد ما إذا كان هناك انخفاض في القيمة. في حالة وجود أي دليل على حدوث انخفاض في قيمة الاستثمارات المتاحة للبيع فإن إجمالي الخسارة التراكمية - الفرق بين تكلفة الاقتناء والقيمة العادلة الحالية مخصوصاً منها أي خسائر انخفاض في القيمة لهذه الاستثمارات والتي سبق الاعتراف بها في بيان الدخل - تحول من الدخل الشامل الآخر إلى بيان الدخل. إن خسائر الانخفاض في القيمة المعترف بها في بيان الدخل للاستثمارات المتاحة للبيع لا يتم عكسها من خلال بيان الدخل.

ج - المديونون :

يتم الاعتراف مبدئياً بالمدينيين بالقيمة العادلة وتقاس فيما بعد بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي ناقصاً مخصص الانخفاض الدائم في القيمة. إن مخصص الانخفاض الدائم في قيمة المدينيين التجاريين يثبت عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة غير قادرة على تحصيل ديونها خلال المدة الأصلية للمدينيين . تكمن صعوبات المدينيين المالية الجوهرية في احتمالية أن المدين سيكون معرضًا لإشهار إفلاسه أو إعادة الهيكلة المالية أو عدم الانتظام أو عدم السداد ، وتدل تلك المؤشرات على أن أرصدة المدينيين التجاريين قد انخفضت قيمتها بصفة دائمة . إن قيمة المخصص هي الفرق بين القيمة الدفترية للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة مخصوصة باستخدام معدل العائد الفعلي الأصلي . يتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل من خلال استخدام حساب مخصص ، ويتم الاعتراف بمبلغ الخسارة في بيان الدخل ضمن المصاريف العمومية والإدارية . في حال عدم تحصيل أرصدة المدينيين التجاريين، يتم إعدامها مقابل حساب المخصص المتعلق بالمدينيين التجاريين، إن السداد اللاحق للمبلغ السابق إعدامه يدرج من خلال بيان الدخل.

د - استثمار في وكالة :

يتمثل الاستثمار في وكالة باتفاقية تقوم الشركة من خلالها بدفع مبلغ من المال إلى طرف آخر لاستثماره وفقاً لشروط معينة مقابل حد أدنى للعائد ، إن الاستثمار في وكالة يدرج بالتكلفة المطفأة ، ناقص مخصص انخفاض القيمة باستخدام معدل العائد الفعلي .

هـ - الموجودات الثابتة :

تضمن التكلفة المبدئية للموجودات الثابتة سعر الشراء وأى تكلفة مباشرة مرتبطة بايصال تلك الموجودات الثابتة إلى موقع التشغيل وجعلها جاهزة للتشغيل . يتم عادة إدراج المصارييف المتکدة بعد تشغيل الموجودات الثابتة ، مثل التصليحات والصيانة والتجديد الكامل في بيان الدخل الشامل في الفترة التي يتم تكبد هذه المصارييف فيها . في الحالات التي يظهر فيها بوضوح أن المصارييف قد أدت إلى زيادة في المنافع الاقتصادية المستقبلية المتوقع الحصول عليها من استخدام إحدى الموجودات الثابتة إلى حد أعلى من معيار الأداء المحدد أساسا ، فإنه يتم رسملة هذه المصارييف كتكلفة إضافية على الموجودات الثابتة.

تظهر الموجودات الثابتة بالتكلفة ناقصا الإستهلاك المترافق وخسائر الهبوط في القيمة . عند بيع أو استبعاد الموجودات الثابتة ، يتم إستبعاد تكلفتها واستهلاكها المترافق من الحسابات ويدرج أي ربح أو خسارة ناتجة عن إستبعادها في بيان الدخل .

يتم احتساب إستهلاك الموجودات الثابتة بطريقة القسط الثابت على مدى الأعمار الإنتاجية المتوقعة لبند الموجودات الثابتة كما يلي :

سنوات	معدات مكتبية
3	أثاث وتركيبات
5	كمبيوتر
3	تحسينات
2	

يتم مراجعة العمر الإنتاجي وطريقة الإستهلاك دوريا للتتأكد من أن الطريقة وفترة الإستهلاك متتفقين مع المنفعة الاقتصادية المتوقعة من بند الموجودات الثابتة .

و - الموجودات غير الملموسة :

يتم تسجيل الأسماء التجارية لحملات الحج والعمرة بالتكلفة التاريخية . إن الأسماء التجارية لحملات الحج والعمرة ليس لها عمر انتاجي محدد ويتم قياسها بالتكلفة ناقصا خسائر الإنخفاض في القيمة إن وجدت .

ز - الدائنين :

يتم إدراج الدائنين مبدئيا بالقيمة العادلة وتقاس لاحقا بالتكلفة المطفأة باستخدام طريقة معدل العائد الفعلي .

ح - مخصص مكافأة نهاية الخدمة :

يتم احتساب مخصص لمكافأة نهاية الخدمة للموظفين طبقا لقانون العمل الكويتي في القطاع الخاص وعقود الموظفين . إن هذا الالتزام غير الممول يمثل المبلغ المستحق لكل موظف ، فيما لو تم إنهاء خدماته في تاريخ بيان المركز المالي ، والذي يقارب القيمة الحالية لهذا الالتزام .

ط - رأس المال :

تصنف الأسهم العادية حقوق ملكية .

ي - عقود الإيجار :

تصنف عقود الإيجار على أنها عقود إيجار تشغيلية إذا احتفظ المؤجر بجزء جوهري من المخاطر والعواائد المتعلقة بالملكية . جميع عقود الإيجار الأخرى تصنف كعقود إيجار تمويلية .

(1) عقد الإيجار التشغيلي:

أ. الشركة كمؤجر

يتم الاعتراف بإيرادات الإيجارات من عقد الإيجار التشغيلي على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار . إن التكاليف المباشرة الأولية المتکدة عند التفاوض وإجراء الترتيبات للعقد يتم إضافتها على القيمة الدفترية للأصل المؤجر ويتم الاعتراف بها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار .

ب . الشركة كمستأجر

إن دفعات الإيجار المستحقة تحت عقد إيجار تشغيلي يتم إدراجها في بيان الدخل على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار . إن العوائد المستلمة والمستحقة كحافظ للدخول في عقد الإيجار التشغيلي يتم توزيعها على أساس القسط الثابت على مدى مدة عقد الإيجار .

ك - تحقق الإيراد :

يتضمن الإيراد القيمة العادلة للمبالغ المستلمة أو المدينة عن بيع بضائع أو تقديم خدمات ضمن النشاط الاعتيادي للشركة . يتم إظهار الإيرادات بالصافي بعد خصم المرتجعات ، والخصومات والتزيلات .

يتم تتحقق إيرادات الشركة عندما يكون من الممكن قياسها بصورة موثوق بها ، وأنه من المرجح أن المنافع المستقبلية الاقتصادية سوف تتدفق للشركة ، وأن بعض الخصائص قد تم التأكيد منها لكل من عمليات الشركة كما هو مذكور أدناه . إن مبالغ الإيرادات لا تعتبر موثوق بها إلى أن يتم حل جميع الالتزامات المرتبطة بعملية البيع . تستند الشركة في التقديرات على النتائج التاريخية ، بعد الأخذ بعين الاعتبار نوعية العملاء ونوعية العمليات ومتطلبات كل عقد على حده .

(أ) تقديم الخدمات

يتم تتحقق الإيرادات عند تقديم الخدمة للعملاء .

(ب) إيراد وكالة

يتم تتحقق إيرادات الوكالة على أساس نسبي زمني .

(ج) توزيعات الأرباح

يتم تتحقق إيرادات توزيعات الأرباح عندما يثبت حق الشركة في استلام تلك الدفعات .

(د) الإيجارات

يتم تتحقق إيرادات الإيجارات ، عند اكتسابها ، على أساس نسبي زمني .

(هـ) أرباح بيع الاستثمارات

تقاس أرباح بيع الاستثمارات بالفرق بين المتحصل من البيع والقيمة الدفترية للاستثمار في تاريخ البيع ، ويتم إدراجها في تاريخ البيع .

(و) العمولات

عندما تكون الشركة وكيلة بدلاً من وصفه طرف رئيسي في الصفقة . يكون الإيراد المعترف فيه هو صافي مبلغ العمولة للشركة .

ل - المخصصات

يتم الاعتراف بالمخصص فقط عندما يكون على الشركة التزام قانوني حالياً أو محتملاً، نتيجة لحدث سابق يكون من المرجح معه أن يتطلب ذلك تدفقاً صادراً للموارد الاقتصادية لتسوية الالتزام، مع إمكانية اجراء تقدير موضوعي لمبلغ الالتزام . ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ كل بيان مركز مالي وتعديلها لإظهار أفضل تقدير حالياً . وعندما يكون تأثير القيمة الزمنية للنقد مادياً، فيجب أن يكون المبلغ المعترف به كمخصص هو القيمة الحالية للمصاريف المتوقعة المطلوبة لتسوية الالتزام . لا يتم إدراج المخصصات للخسائر التشغيلية المستقبلية .

م - العملات الأجنبية :

تقيد المعاملات التي تتم بالعملات الأجنبية بالدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بتاريخ هذه المعاملات . ويتم إعادة تحويل الموجودات والمطلوبات النقدية بالعملات الأجنبية بتاريخ المركز المالي إلى الدينار الكويتي وفقاً لأسعار الصرف السائدة بذلك التاريخ . أما البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة بالقيمة العادلة فيتم إعادة تحويلها وفقاً لأسعار الصرف السائدة في تاريخ تحديد قيمتها العادلة . إن البنود غير النقدية بالعملات الأجنبية المدرجة على أساس التكلفة التاريخية لا يعاد تحويلها .

تدرج فروق التحويل الناتجة من تسويات البنود النقدية أو من إعادة تحويل البنود النقدية في بيان الدخل للسنة .

ن - الأحداث المحتملة :

لا يتم إدراج المطلوبات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها ما لم يكن احتمال تحقيق خسائر اقتصادية مستبعداً.

لا يتم إدراج الموجودات المحتملة ضمن البيانات المالية بل يتم الإفصاح عنها عندما يكون تحقيق منافع اقتصادية مرجحاً.

س - الأدوات المالية :

تتضمن الموجودات والمطلوبات المالية المدرجة في بيان المركز المالي النقد والمعادل والاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل، المدينيين، المستحق من أطراف ذات صلة، الاستثمارات المتاحة للبيع، والدائنرين، المستحق إلى أطراف ذات صلة. يتم الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتعلقة بالاعتراف بتلك الأدوات المالية وقياسها في السياسات المحاسبية المتعلقة بها والمتضمنة في هذا الإيضاح.

يتم تصنيف الأدوات المالية كمطلوبات أو حقوق ملكية طبقاً لمضمون الاتفاقيات التعاقدية. إن العائد والتوزيعات والأرباح والخسائر التي تتعلق بالأداة المالية المصنفة كمطلوبات تدرج كمصرف أو إيراد. إن التوزيعات على حاملي هذه الأدوات المالية المصنفة حقوق ملكية فيتم قيدها مباشرةً على حقوق الملكية. يتم إظهار موجودات ومطلوبات الأدوات المالية بالصافي عندما يكون للشركة حق قانوني ملزم لتسديد الموجودات والمطلوبات بالصافي وتولي السداد إما بالصافي أو ببيع الموجودات وسداد المطلوبات في آن واحد.

ع - الآراء والتقديرات والافتراضات المحاسبية الهامة :

إن الشركة تقوم ببعض الآراء والتقديرات والافتراضات تتعلق بأسباب مستقبلية. إن إعداد البيانات المالية وفقاً للمعايير الدولية للتقارير المالية يتطلب من الإدارة إبداء الرأي والقيام بتقديرات وافتراضات تؤثر على المبالغ المدرجة للموجودات والمطلوبات والإفصاح عن الموجودات والمطلوبات المحتملة بتاريخ البيانات المالية والمبالغ المدرجة للإيرادات والمصاريف خلال الفترة. قد تختلف النتائج الفعلية عن تلك التقديرات.

الآراء:

من خلال عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والمبنية في إيضاح 2 ، قامت الإدارة بإبداء الآراء التالية التي لها أثر جوهري على المبالغ المدرجة ضمن البيانات المالية.

1- تحقق الإيرادات:

يتم تتحقق الإيرادات عندما يكون هناك منافع اقتصادية محتملة للشركة، ويمكن قياس الإيرادات بصورة موثوقة بها. إن تحديد خصائص تتحقق الإيرادات كما هو مذكور في معيار المحاسبة الدولي رقم 18 يتطلب آراء هامة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن تحديد قابلية الاسترداد للمبلغ المستحق من العملاء والعوامل المحددة لاحتساب الانخفاض في قيمة المدينيين تتضمن آراء هامة.

3 - انخفاض قيمة الاستثمارات:

تعتبر إدارة الشركة أن الاستثمارات "المتحركة للبيع" قد تعرضت لانخفاض في قيمتها عند وجود انخفاض مؤثر أو مطول للقيمة العادلة عن التكلفة. إن تحديد ما إذا كان الانخفاض مؤثر أو مطول يتطلب آراء هامة.

التقديرات والافتراضات:

إن الافتراضات الرئيسية التي تتعلق بأسباب مستقبلية والمصادر الرئيسية الأخرى للتقديرات غير المؤكدة في تاريخ المركز المالي والتي لها مخاطر جوهرية في حدوث تعديلات مادية لقيم الدفترية للموجودات والمطلوبات خلال السنة المالية اللاحقة هي على الشكل التالي:

1 - القيمة العادلة للاستثمارات غير المsure:

تقوم الشركة باحتساب القيمة العادلة للاستثمارات التي لا تمارس نشاطها في سوق نشط (أو الأوراق المالية غير المدرجة) عن طريق استخدام أسس التقييم. تتضمن أسس التقييم استخدام عمليات تجارية بحثة حديثة، والرجوع لأدوات مالية أخرى مشابهة، والاعتماد على تحليل للتدفقات النقدية المخصومة، واستخدام نماذج تسعير الخيارات التي تعكس ظروف المصدر المحددة. إن هذا التقييم يتطلب من الشركة عمل تقديرات عن التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ومعدلات الخصم والتي هي عرضة لأن تكون غير مؤكدة.

2 - مخصص ديون مشكوك في تحصيلها:

إن عملية تحديد مخصص الديون المشكوك في تحصيلها تتطلب تقديرات . إن مخصص الديون المشكوك في تحصيلها يتم إثباته عندما يكون هناك دليل موضوعي على أن الشركة سوف تكون غير قادرة على تحصيل ديونها . يتم إعدام الديون الرديئة عندما يتم تحديدها . إن تحديد مبلغ المخصص أو مبالغ التخفيض تتضمن تحاليل تقادم وتقديرات فنية وأحداث لاحقة . إن المخصصات وتخفيف الدين المدينة تخضع لموافقة مجلس الإدارة.

3 - انخفاض قيمة الأصول غير المالية :

إن الانخفاض في القيمة يحدث عندما تتجاوز القيمة الدفترية للأصل أو وحدة توليد النقد . والذي يمثل القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو القيمة المستخدمة، أيهما أعلى . إن حساب القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع يتم بناء على البيانات المتاحة من معاملات البيع في معاملات تجارية بحثة من أصول مماثلة أو أسعار السوق التي يمكن ملاحظتها ناقصاً التكاليف الإضافية اللازمة لاستبعاد الأصل . يتم تقيير القيمة المستخدمة بناء على نموذج خصم التدفقات النقدية . إن التدفقات النقدية ناشئة من الميزانية للسنوات الخمس المقبلة وهي لا تشمل أنشطة إعادة هيكلة يجب أن تلتزم الشركة بها أو استثمارات مؤثرة في المستقبل والتي من شأنها تعزز أداء الأصل أو وحدة توليد النقد . إن القيمة القابلة للاسترداد هي الأكثر حساسية لمعدل الخصم المستخدم من خلال خصم التدفقات النقدية وكذلك التدفقات النقدية المستقبلية ومعدل التموي المستخدم لأغراض الاستقراء .

3 - نقد ونقد معادل

2009	2010	
876	2,128	النقد في الصندوق
1,273,551	1,026,490	النقد لدى البنوك
-	2,000,000	ودائع بنكية
1,274,427	3,028,618	

يتراوح متوسط العائد على الودائع قصيرة الأجل ما بين 1.83% إلى 2.35% سنويًا .

تستحق هذه الودائع بمعدل 90 يوم .

لا يوجد فرق مادي بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للنقد والنقد المعادل .

4 - استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

2009	2010	
1,098,570	1,241,828	استثمار في محافظ
974,000	507,570	استثمار في صناديق
2,072,570	1,749,398	

يتم تصنيف القيمة الدفترية للاستثمارات المذكورة أعلاه كما يلي :

2009	2010	
2,072,570	1,749,398	تم تصنيفها بالقيمة العادلة
2,072,570	1,749,398	

إن حركة الاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل هي كما يلي :

للفترة من 9 مارس

2008 (تاريخ

التأسيس) إلى 31

ديسمبر

2009

للسنة المنتهية

في 31 ديسمبر

2010

2,072,570

1,281,907

(1,606,876)

الرصيد في بداية السنة / الفترة

الأضافات

الاستبعادات

أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات

بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

(إيضاح 16)

الرصيد في نهاية السنة / الفترة

4,063,031

-

(1,990,461)

1,797

2,072,570

1,749,398

5 - مدينون وأرصدة مدينة أخرى

2009

2010

176,877

86,422

مدينون تجاريون (أ)

6,696

16,148

مدينون موظفين

25,986

30,042

مصاريف مدفوعة مقدما

463,731

1,682,592

دفعات مقدمة

113,862

148,860

تأمينات مستردة

19,628

16,795

إيرادات مستحقة

28,687

11,203

أرصدة مدينة أخرى

835,467

1,992,062

مخصص ديون مشكوك في تحصيلها (ب)

(91,278)

(46,230)

744,189

1,945,832

تتضمن الدفعات المقدمة مبلغ 960,000 دينار كويتي يمثل دفعات مقدمة لإيجار عقارات بمدينة مكة المكرمة لمدة خمسة أعوام تبدأ في 1432/1/1 هجريا .

إن القيمة العادلة للمدينون والأرصدة المدينة الأخرى تقارب قيمتها الدفترية كما في 31 ديسمبر 2010.

(أ) مدينون تجاريون

إن تحليل أعمار أرصدة المدينين التجاريين كما يلي:

2009

2010

176,877

32,813

6 إلى 12 شهر

أكثر من سنة

-

53,609

176,877

86,422

(ب) مخصص ديون مشكوك في تحصيلها

إن الحركة على مخصص الديون المشكوك في تحصيلها كما يلي:

للفترة من 9 مارس

2008 (تاريخ

التأسيس) إلى

31 ديسمبر

2009

للسنة المنتهية

في 31 ديسمبر

2010

91,278

الرصيد في بداية السنة / الفترة

-

مخصص السنة / الفترة

(45,048)

مخصص لم يعد له ضرورة

91,278

46,230

الرصيد في نهاية السنة / الفترة

31 ديسمبر 2010

(جميع المبالغ بالدينار الكويتي)

يمثل المدينون والأرصدة المدينة الأخرى فيما يلي :

2009	2010
744,189	1,177,832
-	768,000
744,189	1,945,832

الجزء المتداول
الجزء غير المتداول

لا تتضمن الفئات الأخرى من المدينين والأرصدة المدينة الأخرى أي موجودات يوجد انخفاض دائم في قيمتها.

6 - استثمار في وكالة

يتمثل الاستثمار في وكالة في عقد مبرم مع مؤسسات مالية إسلامية ، يحمل متوسط عائد بمعدل متغير بحد أدنى 7 % سنويا . وبتاريخ آخر تجديد تم تجديد الوكالة مضافا إليها العوائد السابقة . إن تاريخ الاستحقاق للاستثمار في وكالة في 31 مارس 2011 .

7 - أرصدة ومعاملات مع أطراف ذات صلة

قامت الشركة بمعاملات متنوعة مع أطراف ذات صلة ضمن النشاط الاعتيادي كأفراد الإدارة العليا ، بعض الأطراف ذات الصلة الأخرى ، والتي تخص تقديم خدمات الإدارة والخدمات الاستشارية الأخرى . إن الأسعار وشروط الدفع المتعلقة بهذه المعاملات يتم الموافقة عليها من قبل إدارة الشركة. إن الأرصدة والمعاملات الهامة التي تمت مع أطراف ذات صلة هي كما يلي :

2009	2010	أطراف ذات صلة أخرى	مساهمين رئيسيين	بيان المركز المالي:
73,062	272,999	25,378	247,621	مستحق من أطراف ذات صلة
68,065	-	-	-	مستحق إلى أطراف ذات صلة
لل فترة من 9 مارس 2008 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2009	لل سنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010	أطراف ذات صلة أخرى	مساهمين رئيسيين	بيان الدخل الشامل:
1,249,153	439,129	-	439,129	إيراد وكالة
385,000	-	-	-	أتعاب إدارة
لل فترة من 9 مارس 2008 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2009	لل سنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010	أطراف ذات صلة أخرى	مساهمين رئيسيين	مزايا الإدارة العليا مزايا قصيرة الأجل مزايا ما بعد التوظيف
287,022	193,440	-	-	
36,115	12,000	-	-	
323,137	205,440	-	-	

8 - استثمار متاح للبيع

أسهم ملكية

إن الحركة خلال السنة / الفترة كما يلي :

2009	2010
754,384	754,384
754,384	754,384

الرصيد في بداية السنة / الفترة

الإضافات

الاستبعادات

الرصيد في نهاية السنة / الفترة

جميع الاستثمارات مدرجة بالدينار الكويتي .

لم يتم قياس القيمة العادلة لاستثمارات في أسهم ملكية بقيمة 754,384 دينار كويتي (2009 - 754,384 دينار كويتي) نظراً للعدم توافر طريقة موثوقة لتقدير القيمة العادلة لهذه الاستثمارات وبالتالي تم إدراجها بالتكلفة ناقصاً خسائر الانخفاض في القيمة ، إن وجد .

9 - موجودات ثابتة

المجموع	تحسينات	كمبيوتر	أثاث وتركيبات	معدات مكتبية	التكلفة :
260,976	32,447	30,973	196,532	1,024	في 31 ديسمبر 2009
196,597	61,689	1,960	130,890	2,058	إضافات
457,573	94,136	32,933	327,422	3,082	في 31 ديسمبر 2010
الاستهلاك المترافق :					
114,227	32,447	3,694	77,973	113	في 31 ديسمبر 2009
93,734	15,198	10,610	67,284	642	المحمل على السنة
207,961	47,645	14,304	145,257	755	في 31 ديسمبر 2010
صافي القيمة الدفترية :					
249,612	46,491	18,629	182,165	2,327	في 31 ديسمبر 2010
146,749	-	27,279	118,559	911	في 31 ديسمبر 2009

تضمن تكاليف الخدمات إهلاك محمل على السنة بقيمة 65,505 دينار كويتي (2009 - 109,525 دينار كويتي) .

10 - موجودات غير ملموسة

2009	2010	حملة الكندري للحج والعمرة
2,750,000	2,750,000	حملة جاسم الجيران للحج والعمرة
350,000	350,000	حملة مساعد الشايжи للحج والعمرة
290,000	290,000	حملة عبدالله الزويد للحج والعمرة
-	125,000	
3,390,000	3,515,000	

تتمثل الموجودات غير الملموسة في المبالغ المدفوعة لاستغلال التراخيص المتعلقة بتلك الحملات .

11 - دائنون وأرصدة دائنة أخرى

2009	2010	دائنون تجاريون
222,792	157,296	دائنون موظفون
290	-	مخصص أجازات
39,973	63,590	دفعات مقدمة من العملاء
37,977	41,170	مصاريف مستحقة
27,858	160,317	دائنون زكاة
-	3,869	مكافأة أعضاء مجلس الإدارة
-	7,000	دائنون آخرون
1,362	9,888	
330,252	443,130	

لا يوجد فروق مادية بين القيمة العادلة والقيمة الدفترية للدائنون والأرصدة الدائنة الأخرى.

12 - مخصص مكافأة نهاية الخدمة

2009	2010	الرصيد في بداية السنة / الفترة
-	22,799	المحمل على السنة / الفترة
22,799	15,262	الرصيد في نهاية السنة / الفترة
22,799	38,061	

13 - رأس المال

- يتكون رأس المال المصرح به والمصدر والمدفوع بالكامل نقداً من 170,000,000 سهم (2009 - 170,000,000 سهم) بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد .

14 - احتياطي إجباري

وفقاً لمتطلبات قانون الشركات التجارية والنظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي الإجباري ، ويجوز للشركة الأم إيقاف هذا التحويل عندما يصل الاحتياطي إلى 50% من رأس المال . إن هذا الاحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات التي نص عليها القانون والنظام الأساسي للشركة الأم. نظراً للخسائر المتراكمة ، لم يتم التحويل إلى الاحتياطي الإجباري خلال السنة .

15 - إحتياطي اختياري

وفقاً لمتطلبات النظام الأساسي للشركة الأم يتم تحويل 10% من ربح السنة المتعلقة بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة إلى الاحتياطي اختياري ، ويجوز إيقاف هذا التحويل بقرار من الجمعية العمومية لمساهمين بناءً على اقتراح مجلس الإدارة. نظراً للخسائر المتراكمة ، لم يتم التحويل إلى الاحتياطي اختياري خلال السنة .

16 - صافي إيرادات (خسائر) استثمارات

لل فترة من 9 مارس 2008 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2009	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
16,948	-
43,376	54,077
-	55,935
(1,990,461)	1,797
(1,930,137)	111,809

أرباح محققة من بيع استثمارات متاحة للبيع
إيرادات توزيعات
أرباح محققة من بيع استثمارات بالقيمة العادلة من
خلال بيان الدخل
أرباح (خسائر) غير محققة من استثمارات بالقيمة
العادلة من خلال بيان الدخل (إيضاح 4)

17 - مصاريف عمومية وإدارية

لل فترة من 9 مارس 2008 (تاريخ التأسيس) إلى 31 ديسمبر 2009	للسنة المنتهية في 31 ديسمبر 2010
697,619	482,257
64,500	57,810
11,967	7,413
18,372	24,355
52,153	40,281
9,141	8,723
100,713	24,902
47,304	84,245
1,001,769	729,986

تكاليف موظفين
إيجار مكتب
قرطاسية ومطبوعات
مصاريف تسويقية
مصاريف رحلات عمل
اتصالات
أتعاب استشارات
أخرى

18 - حصة الزكاة

تم إحتساب حصة الزكاة بواقع 1% من ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة ، بعد خصم حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة التابعة والزميلة طبقاً لمرسوم وزارة المالية رقم 2007/58 والذي يعتبر جاري التأثير ابتدأ من 10 ديسمبر 2007 .

19 - حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي

تم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي بواقع 1% من ربح السنة المتعلق بمساهمي الشركة الأم قبل حصة الزكاة وحصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي ومكافأة أعضاء مجلس الإدارة بعد خصم حصة الشركة من أرباح الشركات المساهمة المدرجة التابعة والزميلة والمحول إلى الاحتياطي الاجباري .

لم يتم إحتساب حصة مؤسسة الكويت للتقدم العلمي للسنة نظراً لوجود خسائر متراكمة .

20 - إدارة المخاطر المالية

تستخدم الشركة ضمن نشاطها الاعتيادي بعض الأدوات المالية الأولية مثل النقد والمعدل واستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل والمدينون والأرصدة مدينة أخرى المستحق من أطراف ذات صلة والاستثمارات المتاحة للبيع والدائنين وأرصدة دائنة أخرى المستحق إلى أطراف ذات صلة ، ونتيجة لذلك فإنها تتعرض للمخاطر المشار إليها أدناه .

(أ) مخاطر الائتمان

إن خطر الائتمان هو خطر احتمال عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية على الوفاء بالتزاماته مسبباً خسارة مالية للطرف الآخر. إن الموجودات المالية التي قد ت تعرض الشركة لمخاطر الائتمان تتمثل أساساً في النقد والنقد المعادل والمدينون. إن النقد لدى البنوك مودع لدى مؤسسات مالية ذات سمعة ائتمانية جيدة، كما يتم إثبات رصيد المدينين بالصافي بعد خصم مخصص الدين المشكوك في تحصيلها. إن خطر الائتمان فيما يتعلق بالمدينين محدود.

إن الحد الأعلى لتعرض الشركة لمخاطر الائتمان الناتج عن عدم سداد الطرف المقابل هو القيمة الاسمية للنقد لدى البنوك والمدينون المستحق من أطراف ذات صلة .

(ب) مخاطر السيولة

إن مخاطر السيولة تنتج عن عدم مقدرة الشركة على توفير الأموال اللازمة لسداد التزاماتها المتعلقة بالأدوات المالية . ولإدارة هذه المخاطر تقوم الشركة بتقييم المقدرة المالية لعملائها بشكل دوري ، وتنستثمر في الإستثمارات الأخرى القابلة للتسييل السريع .

جدول الاستحقاق الخاص بالمطلوبات المالية:**2010**

المطلوبات المالية	المجموع	مستحق إلى أطراف ذات صلة	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	الإجمالي
				12 - 3
				2010
443,130	443,130	-	-	443,130
443,130	443,130			

2009

المطلوبات المالية	المجموع	مستحق إلى أطراف ذات صلة	دائنون وأرصدة دائنة أخرى	الإجمالي
				12 - 3
				2009
330,252	330,252	68,065	68,065	398,317
330,252	330,252	68,065	68,065	398,317

ج) مخاطر العملات الأجنبية:

تتعرض الشركة لمخاطر العملة الأجنبية والناجمة عن المعاملات التي تتم بعملات غير الدينار الكويتي . ويمكن للشركة تحفيض خطر تعرضها للنفقات أسعار صرف العملات الأجنبية من خلال استخدامها لمشتقات الأدوات المالية . وتحرص الشركة على إبقاء صافي التعرض لمخاطر العملة الأجنبية في مستوى معقول ، وذلك من خلال التعامل بعملات لا تتقلب بشكل جوهري مقابل الدينار الكويتي . حاليا لا تتعرض الشركة لهذا النوع من المخاطر .

د) مخاطر أدوات الملكية

إن مخاطر أسعار أدوات الملكية هي مخاطر انخفاض القيمة العادلة لأدوات الملكية كنتيجة للتغيرات مستوى مؤشرات أدوات الملكية وقيمة الأسهم بشكل منفرد . إن التعرض لمخاطر سعر أدوات الملكية المصانفة كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل ينشأ من المحفظة الاستثمارية للشركة .

يبين الجدول التالي حساسية تغير معقول في مؤشرات الملكية كنتيجة للتغير في القيمة العادلة لهذه الاستثمارات ، حيث لدى الشركة تعرض مؤثر كما في 31 ديسمبر 2010 :

2009		2010		مؤشرات السوق
الأثر على بيان الدخل الشامل	التغير في سعر أدوات الملكية%	الأثر على بيان الدخل الشامل	التغير في سعر أدوات الملكية%	
54,928 +	%5 +	62,091	%5 +	تقارير المحافظ
48,700 +	%5 +	25,378	%5 +	تقارير الصناديق

القيمة العادلة للأدوات المالية

يتم تعريف القيمة العادلة على أنها المبلغ الذي يمكن مقابله تبادل أداة مالية بين أطراف مطلعة وراغبة في عملية تجارية بحثة غير تلك المتعلقة بالبيع الجيري أو التصفية . ويتم الحصول على القيم العادلة من خلال أسعار السوق المعلنة وطرق التدفقات النقدية المخصومة وطرق أخرى تعتبر مناسبة . كما في 31 ديسمبر ، إن القيمة العادلة للأدوات المالية تقارب قيمتها الدفترية ما عدا أنه لم يكن من الممكن قياس القيمة العادلة للاستثمارات المتاحة للبيع بشكل موثوق كما هو مبين في (ايضاح 8) .

ابتدء من 1 يناير 2009 طبقت الشركة التعديل على معيار التقارير المالية رقم 7 للأدوات المالية والتي تم قياسها في المركز المالي بالقيمة العادلة . وهذه تتطلب افصاحات عن قياس القيمة العادلة عن طريق مستويات قياس القيمة العادلة:

- مسيرة (غير معدلة) في السوق النشط للموجودات والمطلوبات (المستوى الاول)
- المدخلات غير المسيرة المتضمنة في المستوى الاول والتي تم معاينتها للموجودات والمطلوبات سواء بصورة مباشرة (كالاسعار) او بصورة غير مباشرة مشتقة من الاسعار (المستوى الثاني)
- المدخلات للموجودات والمطلوبات والتي لم تعتمد على معاينتها من خلال السوق (مدخلات غير معينة) (المستوى الثالث)

إن الجدول التالي يبين موجودات والتزامات الشركة مقاسا بالقيمة العادلة كما في 31 ديسمبر :

		2010		الموجودات
المجموع	المستوى الثاني	المجموع	المستوى الثاني	
1,749,398	1,749,398			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل
2,072,570	2,072,570			استثمارات بالقيمة العادلة من خلال بيان الدخل

إن القيمة العادلة للأدوات المالية في السوق النشط مبنية على اسعار السوق في نهاية فترة التقرير . يكون السوق نشط إذا كانت الأسعار متاحة ومنتظمة من خلال التداول أو السمسار أو الشركة الصناعية أو خدمات التسويق أو الجهات الرقابية ، وهذه الأسعار تمثل العمليات الحقيقة والمنتظمة في نفس معاملات السوق . إن اسعار السوق المستخدمة للموجودات المالية تعتمد على اخر امر شراء وهذه الأدوات متضمنة في المستوى الاول.

إن الأدوات المتضمنة في المستوى الاول تتضمن استثمارات الملكية التي تم تصنيفها للمتاجرة او كمتاحة للبيع .

إن القيمة العادلة للأدوات المالية التي لا تتداول في السوق النشط (المشتقات) يتم تقييمها باستخدام اساليب تقدير . إن هذه الاساليب تستخدم معلومات السوق المعينة والمتحدة ويمكن الاعتماد عليها كتقديرات خاصة بالشركة ، إذا كانت جميع المدخلات المطلوبة لتحديد القيمة العادلة متاحة ، فإن هذه الأدوات تدخل ضمن المستوى الثاني .

إذا كان هناك أحد المدخلات أو أكثر غير متاح يتم اعتبار الأدوات المالية في المستوى الثالث .

إن اساليب التقييم التي تستخدم لتقدير الأدوات المالية تتضمن :

- اسعار السوق ، او الاسعار المتداولة لمثل الأدوات المالية.
- القيمة العادلة لأسعار العوائد المتبادلة والتي يتم احتسابها من خلال القيمة الحالية للتغيرات النقدية المقدرة اعتمادا على معدل العائد.
- القيمة العادلة للتغيرات في العملة الأجنبية والتي يتم احتسابها من خلال معدلات التغير في نهاية فترة التقرير .
- اساليب اخرى ، كتحليل التغيرات النقدية المخصومة ، والتي تستخدم لتحديد القيمة العادلة للأدوات المالية المتبقية.

21 - إدارة مخاطر رأس المال

إن هدف الشركة عند إدارة مواردها المالية هو المحافظة على قدرتها على الاستمرار ، وذلك لتوفير عوائد ومنافع للمستخدمين الخارجيين ، وكذلك للمحافظة على هيكل مثالي للموارد المالية لتخفيض أعباء خدمة رأس المال .

وللحافظة على أو لتعديل الهيكل المثالي للموارد المالية يمكن للشركة ، تخفيض رأس المال المدفوع ، بيع بعض الموجودات لتخفيض الديون ، سداد قروض أو الحصول على قروض جديدة .

22 - أرقام المقارنة

تم إعادة تبويب بعض أرقام المقارنة للفترة السابقة لتتناسب مع تبويب أرقام السنة الحالية .